دولة الكويت

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

السيد / رئيس مجلس الأمة المحترم

تحية طيبة وبعد ،،،

نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بإضافة مادة جديدة برقم (٤ مكرراً) إلى القانون رقم (٧٤) لسنة ٢٠٢٠ في شأن تنظيم التركيبة السكانية، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية،،،

مقدمو الاقتراح

د. خليل عبدالله أبل

هاني حسين شمس

خليل إبراهيم الصالح

أحمد حاجي لاري

صالح أحمد عاشور

يدرج في جدول أعمال الجلسة القادمة
يحال إلى لجنة الشؤون الداخلية والدفاع

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

اقتراح بقانون
بإضافة مادة جديدة برقم (٤ مكرراً)
إلى القانون رقم (٧٤) لسنة ٢٠٢٠
في شأن تنظيم التركيبة السكانية

– بعد الاطلاع على الدستور،

– وعلى القانون رقم (٧٤) لسنة ٢٠٢٠ في شأن تنظيم التركيبة السكانية،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

تضاف مادة جديدة برقم (٤ مكرراً) إلى القانون رقم (٧٤) لسنة ٢٠٢٠ المشار إليه نصها الآتي:

مادة (٤ مكرراً):

" تنشأ لجنة تسمى " اللجنة الوطنية لتنظيم وإدارة التركيبة السكانية " ويصدر بتشكيل اللجنة مرسوم، على أن تكون على النحو التالي:

١. وزير الداخلية	رئيساً
٢. الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية	نائب للرئيس
٣. وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية	عضواً
٤. رئيس ديوان الخدمة المدنية	عضواً
٥. مدير عام الهيئة العامة للمعلومات المدنية	عضواً
٦. مدير عام الهيئة العامة للقوى العاملة	عضواً
٧. مدير عام الإدارة المركزية للإحصاء	عضواً

ويلحق باللجنة العدد اللازم من الموظفين الفنيين وغير الفنيين في تطبيق أحكام هذا القانون من العاملين بجهاز التخطيط والتنمية يصدر بهم قرار من الوزير المختص.

وتهدف اللجنة إلى تحقيق ما يلي:

- معالجة الخلل وتحقيق التوازن في التركيبة السكانية بما يحقق الأمن الاجتماعي والاقتصادي والوظيفي.
- وضع السياسات التخطيطية لتعديل التركيبة السكانية الحالية.

كما تتولى اللجنة ممارسة المهام والاختصاصات التالية:

١. دراسة شاملة لأبعاد التركيبة السكانية.

٢. وضع الخطة والسياسة العمالية اللازمة للوصول إلى الحد الأقصى لإجمالي الوافدين بنسبة لا تجاوز تعداد المواطنين الكويتيين، على أن يستثنى من هذه النسبة ما يلي:

أ. مواطنو دول مجلس التعاون الخليجي.

ب. أزواج وأبناء المواطنات الكويتيات المتزوجات من غير كويتيين، وزوجات الكويتيين من كافة الجنسيات.

ج. العمالة المنزلية ومن في حكمها.

د. فئة غير محددي الجنسية.

هـ. العمالة الخاصة بالمشروعات الكبرى المضمنة في خطة الدولة الإنمائية والتي تحددها الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية.

و. الوافدين أصحاب الشهادات الجامعية والعليا النادرة الذين يعملون في مجال تخصصهم وكذلك المقيمون بصورة مشروعة أكثر من (٢٥) سنة ولم يصدر ضدهم أحكام قضائية تتعلق بجرائم خيانة الأمانة أو مخلة بالشرف.

وتعطى الأولوية للوافدين من مواليد دولة الكويت.

٣. إحلال العمالة الكويتية محل العمالة الوافدة بنسبة لا تقل عن (١٠%) سنوياً في القطاع الحكومي ونسبة لا تقل عن (١٠%) في القطاع الأهلي لمدة خمس سنوات.

٤. تحدد اللائحة التنفيذية الخاصة بالقانون (٧٤) لسنة ٢٠٢٠ المشار إليه، ما ورد بالبنود (١ – ٢ – ٣) المتعلقة بالمهام والاختصاصات المشار إليها أعلاه، بحيث يكون وضعها وتطبيقها والانتهاء منها خلال مدة لا تتجاوز (٧) سنوات.

٥. إلزام الجهات المعنية بربط مخرجات التعليم مع النسب المستهدفة في الخطة لسد العجز في سوق العمل من العمالة الكويتية.

٦. إصدار القرارات التنظيمية بإلزام جميع المؤسسات والشركات التي تجلب العمالة بالنسب التي تقررها الخطة.

٧. إقامة الحملات الإعلامية لتعزيز الثقافة الخاصة بالعمل الحرفي والمهني واليدوي وتشجيع الشباب الكويتي على الانخراط والعمل بهذه المهن ليكون بديلاً عن الوافدين ".

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت
نواف الأحمد الصباح

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بإضافة مادة جديدة برقم (٤ مكرراً)
إلى القانون رقم (٧٤) لسنة ٢٠٢٠
في شأن تنظيم التركيبة السكانية

سبق أن أوصت دراسة تحليلية أعدتها إدارة الدراسات والبحوث في قطاع البحوث والمعلومات بمجلس الأمة حول التركيبة السكانية في دولة الكويت، أوصت بإنشاء هيئة عامة مستقلة للعمالة تكون تابعة لرئاسة الوزراء، ونحن بهذا المقترح نضعها في إطار مسمى (اللجنة الوطنية لتنظيم وإدارة التركيبة السكانية)، وبينت الدراسة من ضمن أهدافها ضرورة وضع السياسة العمالية في الدولة وتحديد الاحتياجات الفعلية من التخصصات المطلوبة من العمالة الأجنبية، ووضع اللوائح والقوانين التي تنظم شؤون العمالة الوافدة، ومن مهامها أيضاً حل كافة المشكلات المتعلقة بالجوانب القانونية والمالية والإنسانية للعمالة الوافدة، ومحاسبة المؤسسات والشركات التي تجلب عمالة أكثر من الحاجة الفعلية، وتقديم تقارير دورية للسلطتين التنفيذية والتشريعية تقييم أوضاع العمالة والمتغيرات، كما أشارت الدراسة إلى أن التركيبة السكانية في الكويت تعاني من بعض الخلل ليس فقط في عدم التوازن بين أعداد الوافدين والمواطنين، إنما لأن الزيادة في العمالة الوافدة أغلبها عمالة هامشية سائبة وعليها الكثير من الملاحظات الأمنية والاجتماعية، واستندت الدراسة إلى الأهداف الرئيسية المنحصرة في (زيادة الناتج المحلي الإجمالي ورفع مستوى معيشة المواطن – وعلى المستوى القطاع الخاص فإنه سوف يقود التنمية وفق آليات محفزة – يؤدي إلى دعم التنمية البشرية والمجتمعية – يحقق تطويرا للسياسات السكانية في مسألة دعم التنمية – ينتج عنه إدارة حكومية فعالة).

وفيما يتعلق بمعنى وتفاصيل الهدف الخاص بتطوير السياسات السكانية، جاء في الخطة ما يلي:

يرمي هذا الهدف بشكل أساسي إلى تنظيم النمو السكاني بشقيه الكويتي وغير الكويتي بما يحسن التركيبة السكانية لصالح المواطنين، كما يسعى إلى إحداث نقلة نوعية في تركيبة سوق العمل المحلي عبر الأساليب والمهارات المهنية الحديثة لتحسين قوة العمل في القطاعين العام والخاص، كما تتناول السياسات السكانية قضايا تطوير وتأهيل وتدريب قوى العمل الوطنية لدعم التنمية بالكوادر الوطنية المدربة، إلى جانب تحسين نوعية وإنتاجية العمالة الوافدة من خلال تطبيق آليات وتشريعات مختلفة، هذا بالإضافة إلى المحافظة على سمعة دولة الكويت في المجتمع الدولي كراعية لحقوق الإنسان وملتزمة بالمواثيق الدولية ذات الصلة.

والواقع أن عملية التنمية في دولة الكويت قد أسفرت خلال الحقبة الماضية عن اتساع حجم الطلب على قوى العمل، ومع صغر حجم المجتمع السكاني الكويتي، وعدم قدرة المعروض من قوى العمل الوطنية على توفير الاحتياجات المتزايدة لعملية التنمية، اتجهت السياسة العامة للدولة إلى تسهيل عملية استقدام وتوظيف العمالة الوافدة للتعويض عن القصور في حجم وهيكل العمالة الوطنية عن تلبية متطلبات التوسع في النشاط الاقتصادي ولتوفير احتياجات إنشاء وتشغيل مرافق البنية الأساسية ومشاريع الخدمات الاجتماعية والأنشطة المرتبطة بها، وكان لتسارع النمو في الأنشطة الخدمية كثيفة العمل أثره الملموس في تزايد أعداد الوافدين بمعدلات فاقت مثيلاتها بالنسبة للمواطنين، بما ترتب على ذلك من اختلال هيكل المجتمع السكاني وسوق العمل.

لذا فقد رئي من خلال هذا المقترح بإضافة مادة جديدة برقم (٤ مكرراً) إلى القانون رقم (٧٤) لسنة ٢٠٢٠ في شأن تنظيم التركيبة السكانية لتنظيم عملية متابعة التركيبة السكانية حيث نص بالمادة الأولى من هذا المقترح على إنشاء لجنة تسمى " اللجنة الوطنية لتنظيم وإدارة التركيبة السكانية " ويصدر بتشكيل اللجنة مرسوم، على النحو التالي:

مادة (٤ مكرراً):

" تنشأ لجنة تسمى " اللجنة الوطنية لتنظيم وإدارة التركيبة السكانية " ويصدر بتشكيل اللجنة مرسوم، على أن تكون على النحو التالي:

١. وزير الداخلية	رئيساً
٢. الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية	نائب للرئيس
٣. وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية	عضواً
٤. رئيس ديوان الخدمة المدنية	عضواً
٥. مدير عام الهيئة العامة للمعلومات المدنية	عضواً
٦. مدير عام الهيئة العامة للقوى العاملة	عضواً
٧. مدير عام الإدارة المركزية للإحصاء	عضواً

ويلحق باللجنة العدد اللازم من الموظفين الفنيين وغير الفنيين في تطبيق أحكام هذا القانون من العاملين بجهاز التخطيط والتنمية يصدر بهم قرار من الوزير المختص.

وتهدف اللجنة إلى تحقيق ما يلي:

- معالجة الخلل وتحقيق التوازن في التركيبة السكانية بما يحقق الأمن الاجتماعي والاقتصادي والوظيفي.
- وضع السياسات التخطيطية لتعديل التركيبة السكانية الحالية.

كما تتولى اللجنة ممارسة المهام والاختصاصات التالية:

١. دراسة شاملة لأبعاد التركيبة السكانية.

٢. وضع الخطة والسياسة العمالية اللازمة للوصول إلى الحد الأقصى لإجمالي الوافدين بنسبة لا تجاوز تعداد المواطنين الكويتيين، على أن يستثنى من هذه النسبة ما يلي:

أ. مواطنو دول مجلس التعاون الخليجي.

ب. أزواج وأبناء المواطنات الكويتيات المتزوجات من غير كويتيين، وزوجات الكويتيين من كافة الجنسيات.

ج. العمالة المنزلية ومن في حكمها.

د. فئة غير محددي الجنسية.

هـ. العمالة الخاصة بالمشروعات الكبرى المضمنة في خطة الدولة الإنمائية والتي تحددها الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية.

و. الوافدين أصحاب الشهادات الجامعية والعليا النادرة الذين يعملون في مجال تخصصهم وكذلك المقيمون بصورة مشروعة أكثر من (٢٥) سنة ولم يصدر ضدهم أحكام قضائية تتعلق بجرائم خيانة الأمانة أو مخلة بالشرف.

وتعطى الأولوية للوافدين من مواليد دولة الكويت.

٣. إحلال العمالة الكويتية محل العمالة الوافدة بنسبة لا تقل عن (١٠%) سنوياً في القطاع الحكومي ونسبة لا تقل عن (١٠%) في القطاع الأهلي لمدة خمس سنوات.

٤. تحدد اللائحة التنفيذية الخاصة بالقانون (٧٤) لسنة ٢٠٢٠ المشار إليه، ما ورد بالبنود (١ – ٢ – ٣) المتعلقة بالمهام والاختصاصات المشار إليها أعلاه، بحيث يكون وضعها وتطبيقها والانتهاء منها خلال مدة لا تتجاوز (٧) سنوات.

٥. إلزام الجهات المعنية بربط مخرجات التعليم مع النسب المستهدفة في الخطة لسد العجز في سوق العمل من العمالة الكويتية.

٦. إصدار القرارات التنظيمية بإلزام جميع المؤسسات والشركات التي تجلب العمالة بالنسب التي تقررها الخطة.

٧. إقامة الحملات الإعلامية لتعزيز الثقافة الخاصـــة بالعمل الحرفي والمهني واليدوي وتشجيع الشباب الكويتي على الانخراط والعمل بهذه المهن ليكون بديلاً عن الوافدين ".